

تاريخ القبول: 2022/01/03

تاريخ الإرسال: 2021/03/29

تاريخ النشر: 2022/03/17

البدائل السودانية المصرية اتجاه أزمة اقتسام مياه النيل وبناء سد النهضة الإثيوبي

The Sudanese And Egyptian Alternatives Toward Crise Of Nile Water Division And The Ethiopian Renaissance Dam Constructing

محمد الأمين بن عودة¹، عبد القادر الهلي²جامعة تمنراست (الجزائر)، royaamine2@gmail.com¹جامعة أدرار (الجزائر)، lehelli.abdelkader@gmail.com²

المخلص:

تتمحور الورقة البحثية حول موضوع في غاية الأهمية متعلق بالنزاع على الموارد المائية في منطقة حوض النيل، وذلك مع ازدياد حدة الخلافات ما بين السودان وجمهورية مصر العربية من جهة، وإثيوبيا الاتحادية من جهة أخرى، خاصة مع التوجه الذي تبنته هذه الأخيرة ببناء سد النهضة العظيم على مسار النيل الأزرق، وتهدف الورقة إلى تسليط الضوء على مستجدات الوضع الزاهن للأزمة، وكذا محاولة رسم معالم البدائل المتاحة لكل من السودان ومصر اتجاه السياسات الإثيوبية، وقد توصلت الورقة إلى مجموعة من النتائج على غرار ضرورة صياغة أطر واتفاقيات قانونية جديدة منظمة لآلية اقتسام مياه النيل، وكذا التنويه بتصاعد التوجهات العسكرية كبديل للأداة الدبلوماسية لحل هذا النزاع.

الكلمات المفتاحية: السودان، مصر، إثيوبيا، حوض النيل، سد النهضة.

Abstract:

This paper is revolve around the water resources conflict in Nile basin region, in time the dispute outbreak increasingly between Sudan and Egypt, and Ethiopia in another hand, especially with the latter decision to construct the great renaissance dam on the blue Nile.

The article aimed to highlight current issues situation, also attempt to expect the Sudanese and Egyptian alternatives towards the Ethiopian policies, and it's found that there is a necessity to make new agreement in order to allocate the Nile water fairly between the concerned parties in the region, moreover noticed the increasing of military choice to resolve the crises instead the diplomatic tools.

Keywords: Sudan ,Egypt , Ethiopia , Nile Basin , Renaissance Dam

المؤلف المرسل: محمد الأمين بن عودة : royaamine2@gmail.com

1. مقدمة:

تعتبر وفرة الموارد المائية أحد أبرز الثروات الطبيعية الضرورية للشعوب والمجتمعات، وكذا هي عامل أساسي لازدهار اقتصاديات الدول وضمن استمراريته، وذلك بالنظر إلى الأهمية القصوى لهذا المورد في قطاعات اقتصادية عديدة على رأسها القطاعين الزراعي والصناعي، ومع التعمد الحاصل في بنية التفاعلات الدولية، والتسارع في إقامة المشاريع التنموية والاقتصادية الجاذبة للاستثمارات الأجنبية الكبرى، وكذا اتساع نطاق التنافس بين الدول على المستويين الإقليمي والدولي، ازدادت أهمية وفرة المورد المائي كميزة تنافسية اقتصادية بين مختلف الدول.

وبالنظر إلى ما تمثله المياه من أهمية، فقد أصبح منذ المنتصف الثاني للقرن العشرين أحد أكثر القضايا إثارةً للجدل والنزاع بين الدول، بالرغم من سعي فقهاء القانون الدولي للبحار والقانون الدولي العام إلى محاولة إيجاد الحلول

والضوابط القانونية اللازمة لحل النزاعات المحتملة بين الدول، فيما يخص قضايا اقتسام واستغلال المياه البينية، وفي هذا الإطار تعتبر قضية اقتسام واستغلال مياه حوض النيل، أحد أكثر القضايا إلحاحاً وإثارةً للجدل والنزاع في الوقت الراهن، خاصة فيما تعلق في التوفيق بين حقوق كل من دول المنبع من جهة، ودول المصب من جهةٍ أخرى.

وانطلاقاً من هذا ستحاول هذه الورقة البحثية دراسة معضلة الأزمة ما بين السودان ومصر، اتجاه المسعى الإثيوبي لبناء سد النهضة على مسار النيل الأزرق، وذلك من خلال الإجابة على الإشكالية الأساسية التالية: ما هي حدود البدائل المتاحة للسياسة المائية السودانية المصرية لحل أزمة تشييد سد النهضة الإثيوبي؟

تنتقل هذه الورقة البحثية من فرضية مفادها أن الأزمة الحالية لمياه حوض النيل، أساسها أطر قانونية تاريخية عُقدت في ظل ظروف جيوسياسية مغايرة ومختلفة على ما يميز المشهدين الإقليمي والدولي الحاليين، وأن أي حلولٍ مقترحة لابد أن تراعي هذه التغيرات، وكذا التباين في موازين القوة ما بين الوحدات السياسية الصاعدة بمنطقة حوض النيل.

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية اعتمدت الورقة على محاور تحليلية مختلفة تساعد في فك اللغز والإشكال الأساسي للمقال وهي كالتالي:

- التعريف بمنطقة حوض النيل.
- الأهمية الإستراتيجية لمياه النيل بالنسبة للسودان، مصر و إثيوبيا.
- خلفية وطبيعة أزمة مياه حوض النيل.
- الموقف والمركز التفاوضي السوداني المصري تجاه إثيوبيا.

2. التعريف بمنطقة حوض النيل

تتشارك حوالي إحدى عشر 11 دولة إفريقية مياه نهر النيل، بنسبٍ مختلفة من حيث مساحة الدولة والحيز الجغرافي الذي يشغله النهر بها أنظر (الجدول رقم 01)، وتعتبر هذه الدول موطناً لأزيد من 300 مليون نسمة¹، من بينهم 160 مليون نسمة يعيشون ويستقرون على ضفافه، بنسبةٍ زيادةٍ ديموغرافية تقدر ب 02-03%

في السنة الواحدة، ومن جهةٍ أخرى تغطي مياه حوض النيل Nile Basin مساحة إجمالية تقارب 3.1 مليون كم²، متباينة من حيث التضاريس والتقسيمات الحضرية والريفية (01% حضرية، 02% غابية، 03% أراضي وفضاءات رطبة..)².

وبالنظر إلى هذه البيانات يصنّف نهر النيل في المرتبة الثانية بعد الأمازون Amazon River من حيث الطول، فبينما يبلغ الأول طولاً قدره (6484 كلم)، يبلغ الثاني -الأمازون- حوالي (6515 كلم)³، ومن منظور آخر ومع الأخذ بعين الاعتبار تقارير بعض المنصات والمراسد والهيئات على غرار بيانات هيئة مبادرة حوض النيل Nile Basin Initiative (NBI)، فإنّ نهر النيل يصنّف بالمرتبة الأولى بطول (6600 كلم)⁴، وذلك بعد تسجيل إجتيازه لحوالي 31 درجة من دوائر العرض⁵.

جدول رقم 01 يبيّن حيّز وحدات الدراسة بالمقارنة مع حوض النيل

الدولة	مساحة الدولة داخل الحوض (الوحدة كلم ²)	حيّز المياه من مساحة الدولة (الوحدة %)
السودان	1.978.506	79
مصر	326.751	32.6
إثيوبيا	365.117	33.2

Source: FAO, 1997. Irrigation Potential in Africa, A Basin Approach, Food and Agriculture Organization of the United Nations (FAO), Rome, <<http://www.fao.org/docrep/w4347e/w4347e00.htm>>, 01/02/2021

تجدر الإشارة إلى أن نهر النيل به العديد من التيارات والمسارات الرئيسية والفرعية على طول امتداده عبر الدول، وفي هذا الإطار يعتبر النيل الأبيض المتدفق من منطقة البحيرات العظمى بإفريقيا الوسطى، وكذلك كل من النيل الأزرق (Abbay) وعطبرة (Tekeze) النابعان من الأراضي المرتفعة من بلاد الحبشة (إثيوبيا)، يعتبرون أهم مسارات ومصادر مياه نهر وحوض النيل، وفي نفس السياق يمثل نهر كاجيرا The Kagera River الواقع بدولة بورندي المنبع الأبعد على

الإطلاق بالنسبة لبقية منابع نهر النيل⁶، بحيث يعبر حوالي خمسة دول انطلاقاً من بورندي عبوراً بـ رواندا، تنزانيا و أوغندا وصولاً إلى بحيرة فيكتوريا التي يقع جزء كبير منها بدولة كينيا.

وانطلاقاً من هذا التداخل في بنية مسارات وممرات حوض النيل، يتضح مدى تعقّد الخلافات المتكررة بين دول الحوض، فيما يخص ترتيبات تقسيم و توزيع الحصص القانونية بين دول المنبع والمصب، مما دفع بالعديد من الباحثين على غرار Bakenaz A. Zeydan في دراستها حول الأمن المائي والديناميكية السكانية بمنطقة حوض النيل، إلى اعتبار احتمالية الصراع حول مصادر المياه أحد أبرز سمات القرن الواحد والعشرين، خاصةً في ظل التنافس في مجالات الصناعة والمشاريع الزراعية الكبرى من جهة⁷، وتزايد المخاوف حول مشاكل التغيرات المناخية وحماية النظام البيئي العالمي من جهةٍ أخرى، والذي تلعب فيه الموارد المائية الدور الأبرز على الإطلاق.

ومن زاوية أخرى رصدت عديد الأعمال والمنشورات البحثية العلمية قراءات مختلفة حول التناقص المستمر في مستويات مياه حوض النيل، فبالإضافة إلى فرضية الاعتماد المتزايد على التدفقات المائية من نهر النيل من قِبل دول الحوض لعدة أغراض وأهداف اقتصادية وتنموية، وكذا الزيادة الهائلة في الكثافة السكانية والنمو الديموغرافي بالمنطقة، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الوضع في كل من (أوغندا، السودان، إثيوبيا و مصر)⁸، ركز كل من الباحثين Barnett and Alexander Carius على مسألة لا تقل أهمية عن الطرح السابق، وذلك بالإشارة إلى الانعكاسات السلبية لتفاقم ظاهرة التغيّر المناخي في العقود الأخيرة⁹، الأمر الذي ساهم في تعقيد العلاقات السياسية بين دول المنطقة حول استغلال المياه بشكل توافقي أكثر¹⁰.

3. الأهمية الإستراتيجية لمياه النيل بالنسبة للسودان، مصر و إثيوبيا:

لطالما مثل الإقليم المائي أحد أبرز وأهم مشتملات الإقليم بالإضافة إلى الإقليمين البري والجوي، وكذلك باعتباره ركن أساسي من أركان تأسيس وإقامة الدول،

وقد يأخذ الإقليم المائي عدّة صور وأشكال (بحار، أنهار، بحيرات، منافذ وممرات ومضايق بحرية مائية، قنوات..)، وفي سياق متصل يعتبر أحد أبعاد المتغير المادي الجغرافي الذي يؤثر في (قوة/ضعف، تماسك/عدم استقرار) الدول بشكل عام، والنظم السياسية باختلافها بشكل خاص، ومن هذا المنطلق تكمن أهمية مياه وتدفقات نهر النيل على وحدات الدراسة الأساسية المتمثلة في: السودان، مصر و إثيوبيا، والتي سنبينها من خلال الدراسة والتحليل في التالي:

1.3 أهمية مياه النيل بالنسبة للسودان:

يزخر السودان بموارد طبيعية هامة جداً، فبالنسبة للمساحة القابلة للزراعة فإنه وفق عديد الدراسات تقارب الـ 84 مليون هكتار، من بينها 60.5 مليون هكتار تقع على ضفاف بمنطقة حوض النيل، أي ما يقرب عن 80% من هذه المساحة تعتمد في عملية السقي على مياه النيل¹¹.

وفي ذات السياق يملك السودان مخطط وشبكة ري ضخمة (مخطط الجزيرة للري)، الذي يساهم في ما يربو عن 60% من مداخيل الدولة المتمثلة في إمداد حقول ومساحات الأراضي الزراعية بالمياه، وقد تمّ تشييد وإقامة هذه الشبكة انطلاقاً من التدفقات والموارد المائية التي يوفرها نهري النيل (الأبيض والأزرق) و وادي عطبرة، وكان من ضمن إستراتيجية استعمارية إبّان فترة الحكم الثنائي البريطاني المصري، لاستغلاله في تنمية وتطوير زراعة القطن والاستفادة من مداخيله الكبيرة¹².

ووفقاً لما نصّت عليه اتفاقية تقسيم مياه النيل لسنة 1929، فقد احتفظت السودان بنسبة من التدفقات المائية من حوض النيل قاربت 30.12 بليون م³، مع تسجيل نقص في هذه النسبة قدره 14 بليون م³ بعد انفصال الجنوب سنة 2011، وقد سعت السودان في عدّة مناسبات محاولة تعديل الأطر القانونية الناظمة لعملية تقسيم مياه النيل على غرار ترتيبات سنة 1959 مع جمهورية مصر العربية، ذلك إلى جانب اعتراضها على تغيير الحصص من المياه بالنسبة لبقية الدول الأخرى¹³.

لا يخفى على أي متتبع للشأن السوداني الأثر البالغ الذي قد تحدثه الانطلاقة الفعلية لسد النهضة في غضون السنتين المقبلتين على الاقتصاد ومشاريع التنمية بالسودان، إلا أنه وحسب عديد التحليلات والمقالات فإن مجال التوافق بين القيادات الحاكمة بالبلدين لا تزال قائمة وبكل قوة، فوفق الباحث Harry Verhoeve يبين بأن هناك تشابه في التحديات التي تواجه كل من السودان وإثيوبيا، والتي تتمحور في مجملها في تحقيق قفزة تنموية قوية خاصة في ظل حالة إعادة التركيب التي تشهدها منطقتي شرق إفريقيا والقرن الإفريقي.

فحسب ذات الباحث فإنه إلى جانب حتمية الاهتمام أكثر بقطاع الزراعة بالنسبة للسودان خاصة بعد انفصال الجنوب الغني بالنفط، إلا أن إثيوبيا تتفوق ما يربو عن 50% من مداخيلها (02 بليون دولار أمريكي) للحصول على النفط السوداني الذي يمثل ما نسبته 85% - 90% من إجمالي وارداتها من المحروقات ككل، هذه المعادلة تجعل الطرفين في حاجة ماسة إلى عقد رؤية توافقية متبادلة وتقلل من حدة واحتمالية الصراع في المستقبل القريب على الأقل¹⁴.

2.3 أهمية مياه النيل بالنسبة لمصر:

لا يوجد أدنى شك بأن مياه نهر النيل تمثل شريان الحياة بالنسبة لجمهورية مصر العربية اقتصاديا واجتماعيا، وهذه حقيقة قائمة منذ فترات زمنية سحيقة إبان الحضارة الفرعونية التي قامت على ضفاف النهر، وبالنظر إلى افتقار مصر لموارد طبيعية أخرى مثل النفط أصبح اقتصادها يُؤسس بشكل رئيسي على القطاع الزراعي إلى جانب السياحة¹⁵، وقد حظيت البلاد بحصة معتبرة عند التوقيع على اتفاقية اقتسام مياه حوض النيل سنة 1929 بنسبة 55.5 بليون م³ سنوياً، وهي النسبة التي ستأثر بالنقصان ما بين 09 - 12 بليون م³ عند إتمام بناء سد النهضة الإثيوبي¹⁶.

تعتبر جمهورية مصر العربية أحد أكبر بلدان حوض النيل من حيث عدد السكان، بحيث سجلت آخر الإحصائيات السكانية تزايد إجمالي في عدد سكان البلاد ليصل إلى 103.688.955 مليون نسمة¹⁷، وبالنظر إلى الاعتماد المتزايد على المياه في الزراعة باعتبارها أحد أهم أقطاب التنمية في الدول، وفي هذا الإطار

فجمهورية مصر العربية لا تمثل استثناء، إذ تحصي الدراسات وجود ما يقرب عن 3.4 مليون هكتار من الأراضي المصرية قابلة للزراعة، بالإضافة إلى التصور الحكومي باستصلاح مساحات إضافية أخرى بدءاً سنة 2017 لتصل النسبة إلى حوالي 4.6 مليون هكتار، وذلك بالتزامن مع استكمال مشروعي الري الكبرى في كل من الوادي الجنوبي، ومشروع شمال سيناء التنموي¹⁸.

وعلى ضوء ما سبق تكمن أهمية مياه النيل بالنسبة لجمهورية مصر العربية في العديد من الزوايا، فالنهر يسقي ما نسبته 99.8% من الأراضي الزراعية بالبلاد¹⁹ التي توظف قرابة 40% من اليد العاملة²⁰، الأمر الذي يسهل في إنتاج عدّة محاصيل زراعية هامة، ويحقق اكتفاء ذاتياً في بعض المواد الإستراتيجية ذات الاستهلاك الواسع مثل الحبوب والسكر، وإلى جانب الأهمية الزراعية لمياه النيل، فالاقتصاد المصري يعتمد على هذا المورد الهام في مجالات أخرى على غرار النقل والقطاع السياحي، وكذا شبكة منشآت القاعدة الصناعية الموزعة عبر ضفاف النيل على طول البلاد.

3.3 أهمية مياه النيل بالنسبة لإثيوبيا:

في سنة 2011 أعلنت الحكومة الفيدرالية الإثيوبية عن قرارها لتشييد سد ضخم على مسار النيل الأزرق، وقد وكشفت الدراسات الأولى عن موقعه المتواجد على بعد 45 كلم على حدود الدولة مع السودان، وتزامن هذا الإعلان مع انفصال جنوب السودان وإقامة الدولة الجديدة على جنوبي الدولة السودانية بالشمال، وأطلقت السلطات الحاكمة بإثيوبيا تسمية (سد النهضة) Renaissance Dam على المشروع الواعد، الذي من المنتظر أن يساهم في إحداث نقلة قومية في الرؤية التنموية للبلاد، على غرار تحسين المردودية الزراعية وتحديثها، جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، والأهم من ذلك كله توفير ما يزيد عن 5000 MW من الطاقة الكهربائية²¹ أنظر (الجدول رقم 02).

ومن المحتمل أن يتوفر السد على قدرة استيعابية للمياه تتراوح ما بين 60 -

74م³، بتكلفة وغلاف مالي يفوق 05 بليون دولار أمريكي، وذلك ما قد يمكّن إثيوبيا

من أن تصبح بمثابة الخزان المائي للقارة الإفريقية بسبب عدّة عوامل من بينها: المستويات العليا لتساقط الأمطار الموسمية بالبلاد، وكذا التدفقات المائية من الأراضي العليا لبلاد الحبشة، التي تساهم بشكل كبير في تغذية نهر النيل الأزرق²²، ومن جهة أخرى سيجعل السد من إثيوبياً قطباً هاماً في توليد الطاقة الكهربائية وتصديرها بمنطقتي شرق إفريقيا والقرن الإفريقي.

وفي هذا السياق فإن الحكومة الفيدرالية الإثيوبية قدّمت العديد من المبررات والدوافع التي ساهمت في تبني هذه الرؤية الإستراتيجية حسب تصور صانعي القرار بالبلاد، فوفق الدراسة المقدّمة من طرف الباحثين Block, P. and K. Strzepak حول التحليل الاقتصادي لانخفاض مستويات مياه حوض النيل بسبب استفحال ظاهرة التغيرات المناخية، أبرز الباحثين بعض المؤشرات السلبية التي آلت إليها الوضعية بإثيوبيا فيما يتعلّق بالتزوّد بالطاقة الكهربائية، فإلى غاية سنة 2001 لم تتجاوز قدرة السلطات الإثيوبية في توليد الطاقة الكهربائية عن طريق التدفقات المائية نسبة 03%، ما منع حوالي 83% من السكان من الحصول على الكهرباء، والاعتماد على الموارد الطبيعية الحيوية في الطبخ والتدفئة، الأمر الذي أدى بمرور الوقت إلى إحداث مشاكل صحية و بيئية بالغة²³.

جدول رقم 02 يبين نسبة توليد الطاقة الكهربائية من مياه النيل ببلدان الدراسة

الطاقة المتوقعة/القصى	الطاقة الحالية	
MW 1380	MW 238	السودان
-	MW 2845	جمهورية مصر
MW 6000	MW 1000	إثيوبيا

Source: Chesire, David K, "Control over the Nile : implications across nations". MASTER OF SCIENCE IN DEFENSE ANALYSIS, NAVAL POSTGRADUATE SCHOOL, California, 2010.

4. خلفية وطبيعة أزمة مياه حوض النيل :

كثيراً ما تركز الدراسات والأبحاث المهمة بقضايا الصراع على مياه حوض النيل على الجوانب القانونية، وكذا التفاصيل التقنية الدقيقة المهيمنة عليها، وفي هذا

الإطار فقد شهدت هذه الأزمة عدّة محطّات واتفاقات قانونية دولية مختلفة، ساهمت جميعها في رسم ملامح الوضع الزّاهن المعقّد بين بلدان الحوض.

بداية هذه المفاهمات نجد الاتفاقية الأنجلو-إيطالية لسنة 1891 الموقعة مابين بريطانيا باعتبارها تمثّل كل من (مصر والسودان)، وإيطاليا بصفقتها الجهة التي تمثّل (أريتريا)، وقد كان فحوى الجدل هو الرفض الإيطالي لأيّ بناءٍ أو تشييد على مستوى وادي عطبرة والذي من شأنه أن يؤثر على حجم تدفقاته المائية باتجاه نهر النيل، تلتها بعد ذلك الاتفاقية البريطانية الإثيوبية سنة 1902 التي هدفت إلى ترسيم الحدود مابين إثيوبيا والسودان، مع أخذ تعهدات بعدم إقدام السلطات الإثيوبية على أي تغيير يمس مجرى وتدفقات نهر النيل²⁴.

وفي ذات السياق تمّ التوقيع سنة 1906 على الاتفاق الثلاثي مابين كل من (فرنسا، بريطانيا، إيطاليا)، الذي خصص لتنظيم إعادة تقسيم الحصّة المتوفرة لدى إثيوبيا من مياه حوض النيل، ثمّ أعقبها بعد ذلك اتفاقية سنة 1925 الموقعة مابين بريطانيا وإيطاليا²⁵، جاءت نتيجة إزدياد المخاوف البريطانية من سعي إيطاليا لاتخاذ خطوات أحادية الجانب بخصوص احتمالية بناء منشآت تؤثر على مجرى النيل انطلاقاً من أريتريا، الأمر الذي قوبل بتعهدات إيطالية بعدم المساس بوضعية التقسيم المائي الساري المفعول.

وعليه فالجدل القائم بين دول حوض النيل ليس بالجديد، بل له خلفية تاريخية بعيدة الأمد تعود إلى بدايات وضع الأطر القانونية الناظمة لتقسيم مياه النيل، وفي هذا الإطار أيضاً غالباً ما تؤكد جمهورية مصر العربية على اتفاقية سنة 1929، الصّادرة إبان فترة الحكم الثنائي البريطاني المصري على السودان، والتي تمّ بمقتضاها منح الحصّة الأكبر من المياه لمصر²⁶، وهي الاتفاقية التي وسّعت من نطاق الجدل العام حول قضايا تقسيم مياه حوض النيل.

وفي هذا الخصوص أصبحت الاتفاقية فيما بعد بمثابة المرجع الذي يحفظ لمصر أحقيتها التاريخية في مياه النيل بمقابل بقية الدول الأخرى، وتلتها فيما بعد اتفاقية سنة 1959 بين مصر والسودان حول إعادة تقسيم حصص المياه، دون

الأخذ بعين الاعتبار المطالبات المتكررة من طرف دول حوض النيل الأخرى، القاضية بضرورة إعادة النظر بشكلٍ جذري في نص اتفاقية 1929²⁷، التي تمت في ظروف جيوسياسية معينة تميّزت بهيمنة استعمارية أوروبية (بريطانية، فرنسية وإيطالية) على المنطقة، وكذا ظروف ديموغرافية مغايرة لما آل إليه الوضع بعد نصف قرن من توقيع الاتفاقية الأولى.

وإدراكاً منهم باحتمالية نشوب خلافات ونزاعات حول مياه حوض النيل، سعت القيادات السياسية الحاكمة في كل من جمهورية مصر العربية وإثيوبيا، وبقية دول الحوض إلى تأسيس "مبادرة حوض النيل" (Nile Basin Initiative (NBI) سنة 1999، وهي عبارة عن منتدى اختص بالمراجعة وإعادة التفكير في سبل وآليات اقتسام حصص التدفقات المائية لحوض النيل بين دول المنبع و دول المصب²⁸.

إلا أنّه وفي سنة 2010 أصدرت ستة 06 من دول المنتدى هي (إثيوبيا، تنزانيا كينيا، أوغندا، رواندا و بورندي) ما عُرف بـ "اتفاقية الإطار التعاوني" Cooperative Framework Agreement التي نصّت على ضرورة زيادة حصّة الدول الستة من مياه النيل بالرغم من وجود معارضة مصرية سودانية على هذا الإجراء الأحادي الجانب²⁹، باعتباره أنه سيضر بالمصالح القومية العليا للبلدين وتصويره كالفيتل الذي قد ينقل الخلاف إلى حدّ النزاع العسكري بالمنطقة، خاصة مع إعلان إثيوبيا سنة 2011 عن عزمها بناء سد النهضة³⁰، الذي مثّل ذروة الخلاف الإقليمي على المياه خاصة ما بين كل من مصر والسودان من جهة وإثيوبيا من جهةٍ أخرى.

5. الموقف والمركز التفاوضي السوداني المصري تجاه إثيوبيا :

منذ إسقاط النظام اليساري الشيوعي لـ "Mengistu" بإثيوبيا سنة 1991، و توقيف صراعه مع أريتريا، ركزت الحكومات الوطنية الإثيوبية اللاحقة على قضايا اقتسام مياه النيل ومشاريع توليد الطاقة الكهربائية، باعتبارها أولويات قومية وطنية كبرى تسعى لتحقيقها لضمان كافة حقوقها المسلوقة منها، وكنتيجة لذلك صعّدت السلطات الإثيوبية من حملاتها المعارضة لكافة المفاهيم والاتفاقات التاريخية التي

عُقدت في هذا الشأن خاصة اتفاقية سنة 1959³¹، باعتبارها أطر قانونية غير عادلة إذ منحت التفضيل لمصر والسودان على حساب الحق التاريخي والطبيعي لإثيوبيا في حصة أكبر من مياه النيل.

وفي هذا الإطار يرى الباحث Roberts O. Collins في تحليله للسياسات المائية المصرية حول قضايا حوض النيل، أنّ السلطات المصرية وإلى جانب التهديد باستخدام القوة الصلبة لمجابهة أي تطورات قد تؤثر على المعادلة النهائية لاقتسام مياه النيل، فإنها قد اعتمدت على أدوات دبلوماسية واقتصادية عديدة للحدّ من القدرات الإثيوبية الزامية إلى تحسين موقفها التفاوضي في القضية، وقد استدل في ذلك بسلسلة الاعتراضات المصرية على الطلبات الإثيوبية للحصول على قروض و مساعدات من بنك التنمية الأفريقي African Development Bank طيلة فترة السبعينات من القرن المنصرم³².

وفي سياقٍ متصل ركّزت مختلف المساعي الدبلوماسية المصرية إلى منع حصول أيّ من دول المنبع على قروض وإعانات مماثلة من الهيئات والمؤسسات النقدية العالمية³³، وقد أعزى الباحث فعالية الدور المصري هذا إلى اعتبار جمهورية مصر العربية كانت تمثّل أكبر الدول الحليفة للولايات المتحدة الأمريكية بالشرق الأوسط بشكلٍ عام، ومنطقة العالم العربي بشكلٍ خاص³⁴، وهي المنطقة التي تمثّل أهمية جدّ إستراتيجية بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية، باعتبارها المصدر الأساسي لإمدادات الطاقة والنفط للاقتصاد الأمريكي.

بعد الإعلان الإثيوبي عن إقامة سد النهضة سنة 2010 سعت كل من جمهورية مصر العربية والسودان إلى عقد جولات مكوكية للتفاوض مع الطرف الإثيوبي، سعياً منهما إلى وضع قضية بناء السد في إطارها القانوني المعقول، إذ كان من بين الاعتراضات الأساسية للدولتين يتمحور حول الأمور التقنية الفنية المتعلقة بالخطوة الإثيوبية، وكذا عدم محاولة حسم طبيعة الدور الأساسي للسد المراد إقامته على مسار النيل الأزرق، وعليه تشكّلت سنة 2012 لجنة من عشرة 10 أعضاء تمثّل الدول الثلاثة وآخرين لتحليل وتقييم الموقف، ثم تقديم تقرير عن

كل ما يخص السد³⁵، إلا أنه حسب عديد المتابعين أظهر الطرف الإثيوبي اعتراضه على التطرق للمسائل الفنية التقنية للسد، والاكتفاء بدراسة الآثار والانعكاسات البيئية له باعتبارها مسائل قابلة للنقاش والتفاوض.

مثل الاختلاف في وجهات النظر هذه سبباً مباشراً في توقف مسار التفاوض في مرحلته الأولى، وتم لاحقاً استئناف ربط الاتصالات الدبلوماسية للمرة الثانية في أواخر سنة 2013، التي شهدت تجديداً في تشكيل الوفود التفاوضية خاصة من طرف جمهورية مصر العربية عقب تغير السلطة السياسية الحاكمة بها، واستمرت المفاوضات في هذه المرحلة قرابة الأربع 04 سنوات، شكّلت من خلالها مجموعة من اللجان (الثلاثية والسداسية)³⁶، إلا أن هذه المفاوضات لم تأتي بالجديد خاصة مع استمرار الطرف الإثيوبي في تشييد السد، كأداة و وسيلة لفرض أمر واقع على بقية الأطراف المتفاوضة، وهو الأمر الذي تم بالفعل بعد إعلان الخرطوم عن فشل الاجتماع الوزاري 01 -06 أكتوبر 2019، و الإعلان المصري عن استنفاد جميع الوسائل الدبلوماسية الممكنة والتلويح باحتمالية اللجوء إلى بدائل أخرى أكثر تصعباً.

بالنظر إلى المسار التفاوضي حول بناء إثيوبيا لسد النهضة منذ سنة 2010 إلى يومنا هذا، يمكن تسجيل عديد النقاط التي تلخص المركز التفاوضي المصري السوداني من جهة، واستنتاج بعض البدائل الممكنة في هذا الإطار، من بين هذه النقاط والعناصر الأساسية التالي:

- التباين الجلي في المواقف والسياسات التفاوضية المصرية السودانية إزاء قضية سد النهضة. فوفق عديد الكتابات والتحليلات فإن الجانب المصري أبدى توجسه وتخوفاته من فعالية الضغوطات الإثيوبية على القيادات السياسية بالسودان حول إجراء نوع من الصفقة بخصوص منح السودان ميزة تفاضلية فيما يخص استفادتها من الطاقة الكهربائية الإثيوبية في مقابل عدم التشدد في موقفها من بناء وتشييد السد.

• التباين في مستوى قوة الوفود التفاوضية المصرية السودانية مقابل الوفد الإثيوبي الذي وُصف بالقوي، وهذا سببه الأساسي في حالة عدم الاستقرار السياسي التي شهدتها مصر منذ سنة 2011، وأيضاً الحالة السودانية التي شهدت تغيرات جذرية أعقبت إسقاط نظام حكم الإنقاذ مطلع سنة 2019.

• الدور الإعلامي البارز الذي لعبته المنظومة الإثيوبية ليس فقط محلياً بل حتى في دوائر القرار الغربية من خلال اللوبيات وجماعات الضغط المهيكلت مسبقاً، والتي استطاعت بمقتضاها تحقيق نوع من التعاطف والتأييد الدوليين خاصةً الولايات المتحدة الأمريكية باتجاه عدم الاعتراض على الخطوة الإثيوبية في بناء السد والبدء في عملية الملء.

وعليه في ظل حالة الركود التي تشهدها المسارات التفاوضية الدبلوماسية حول ملف سد النهضة واقتسام مياه النيل من جهة، والإصرار الإثيوبي في متابعة سياسة فرض الأمر الواقع على أطراف التفاوض في مقابل الضعف السياسي لكل من السودان ومصر من جهةٍ أخرى، تبقى احتمالية الاعتماد على الأدوات الدبلوماسية في انحسار مستمر وتساعد البدائل الصراعية العسكرية، خاصةً وأنّ الطرف المصري على الأقل لم يستبعد هذا الطرح في عديد المناسبات والتصريحات الحكومية الرسمية المختلفة.

6. الخاتمة:

بالنظر إلى حيثيات الأزمة المائية بمنطقة حوض النيل، وكذا لما ذهبت إلى عديد الدراسات والكتابات في هذا الخصوص، تبقى المعضلة الأساسية القائمة هي معضلة قانونية بالدرجة الأولى، وكذلك الإصرار والتشدد الذي تبديه كل الأطراف المعنية ذات الصلة بالأزمة خاصةً السودان ومصر من جهة، و إثيوبيا الاتحادية من جهةٍ أخرى، وفي هذا الإطار لابد من التنويه بأن على جميع الأطراف الإقرار بضرورة تعديل وصياغة حدود قانونية جديدة تراعي التطورات والتغيرات السياسية، الاجتماعية الديموغرافية والاقتصادية الحالية، لأنها تختلف تماماً على ما كانت عليه مطلع القرن العشرين.

ومن جهةٍ أخرى فإنّ الأزدِياد في أهمية المورد المائي بالنسبة لاقتصاديات الدول بشكلٍ عام، ساهم في تعقّد الوضع الرَّاهن، خاصةً مع الإشارات الكثيرة في عدّة دراساتٍ إلى تأثير العامل الخارجي المستفيدة من بناء سد النهضة الذي يعتبر من بين أكبر المشاريع التتموية، ليس فقط بمنطقة القرن الإفريقي وشرق إفريقيا بل بالقارة جمعاً، مما يتيح من مشاريع كبرى جاذبة لاستثمارات أجنبية ضخمة للبلاد.

المراجع

¹ - Bakenaz a. Zeydan,"water security and population dynamics in the Nile river basin".tenth international water technology conference, iwtc10 2006, alexandria, Egypt. P 527

² - Simon jonas augusto mason,"from conflict to cooperation in the Nile basin". For the degree of doctor of sciences, swiss federal institute of technology zurich, switzerland,2003.p 01

³ - Laura Parkes,"The Politics of 'Water Scarcity' in the Nile Basin: the Case of Egypt". Journal of Politics & International Studies, Vol. 9, Summer 2013.p 442

⁴ - NBI, 2001, Transboundary Environmental Analysis, Shared Vision Program, Nile Basin Initiative (NBI), GEF, UNDP & World Bank, Washington.p 08-09

⁵ - NBI, Update Nov. 2002. Nile Basin Initiative website, about the Nile, History of the Nile,<<http://www.nilebasin.org>> (02.02.2021).

⁶ - Bakenaz a. Zeydan,"coping with water crisis contingency in the Nile river basin". 2nd international symposium on transboundary waters management tucson, arizona, november 17-19, 2004, usa "coping with water crisis contingency in the Nile river basin".p 04

⁷ - Bakenaz a. Zeydan,op.cit,p 527

⁸ - Michael Link , Franziska Piontek ,et all, " On foes and flows: Water conflict and cooperation in the Nile River Basin in times of climate change". Germany: KlimaCampus, University of Hamburg, 2014 , p 02

⁹ - لتفاصيل أكثر حول العلاقة بين التغيّر المناخي و زيادة حدة الصراعات الدولية أنظر

التالي:

Barnett, "Security and Climate Change," Global Environmental Change-Human and Policy Dimensions 13, no. 1 (2003) .

10 - Alexander Carius, Dennis Tänzler, and Achim Maas, Climate Change and Security - Challenges for German Development Cooperation (Eschborn: Gesellschaft für technische Zusammenarbeit [GTZ], 2008), p39

¹¹ - Chesire, David K, "Control over the Nile : implications across nations". Master Of Science In Defense Analysis, Naval Postgraduate School, California, 2010. P 23

¹² - ibid; p 24

¹³ - Debay Tadesse, "The Nile: Is it a curse or a blessing" (Institute for Security Studies paper 174, Nov 2008), p 14.

¹⁴ - Harry Verhoeven, " Black Gold for Blue Gold? Sudan's Oil, Ethiopia's Water and Regional Integration". Chatham House briefing paper, Uk: The Royal Institute of International Affairs, 2011, p10

¹⁵ - Ezzat Molouk Kenawy, "Potential Economic Impacts Of Ethiopian Renaissance Dam On Egypt". International Journal of Economics, Commerce and Research (IJEER) Vol. 3, Issue 3, Aug 2013.p 06

¹⁶ - Mona Abu Sekeen: The upstream countries agreement reveal Israel's success in trapping Egypt, Al-Wafd, Issue 7244, 16 May 2010, p 36

¹⁷ - Egypt population , in internet document : <https://www.worldometers.info/world-population/egypt-population/> 12/02/2021

¹⁸ - Okbazaghi Yohannes, Water Resources and Inter-riparian Relations in the Nile basin: The Searchfor an Integrative Discourse, (Albany: State University of New York Press, 2008), p 38.

¹⁹ - Aquasat Survey, "Irrigation in Africa in figures – Egypt" (2005), 2 <http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries/egypt/egypt.pdf> 12/02/2021

²⁰ - "Ethiopia and Egypt dispute the Nile" (BBC News, Feb 24, 2005), 1 and2, <http://news.bbc.co.uk/go/pr-2/hi/science/nature/4274757.stm>

²¹ - The Economist (2011), 'A Dam Nuisance', 20th April 2011, available online at<http://www.economist.com/node/18587195>

²² - Michael Hammond, "The Grand Ethiopian Renaissance Dam and the Blue Nile: Implications for transboundary water governance". Discussion Paper 1306, Global Water Forum, Canberra, Australia, February 2013.

²³ - Block, P. and K. Strzepek (2010), 'Economic Analysis of Large-Scale Upstream River Basin Development on the Blue Nile in Ethiopia Considering Transient Conditions, Climate Variability, and Climate Change', Journal

of Water Resources Planning and Management, 136(2), pp. 156-166.

²⁴ - Art. III. Treaties Relative to the Frontiers Between Sudan, Ethiopia, and Eritrea, May 15, 1902, Eth.-Gr.Brit.-Italy. P 25

²⁵ - Mwangi s. Kimenyi , "turbulence in the Nile: toward a consensual and Sustainable allocation of the Nile river waters". Africa growth initiative, the Brookings institution, 2010; p03

²⁶ - Exchange of Notes Between His Majesty's Government in the United Kingdom and the Egyptian Government in Regard to the Use of the Waters of the River Nile for Irrigation Purposes, May 7, 1929, available at <http://ocid.nacse.org/tfdd/tfdddocs/92ENG.pdf>.

²⁷ - Daniel Abebe, "Egypt, Ethiopia, and the Nile: The Economics of International Water Law," 15 Chicago Journal of International Law 27,(2014). P 36

²⁸ - Daniel Abebe, op.cit, p33

²⁹ - Walter Menya, Kenya signs Nile 13asin pact, DAILY NATION (May 19, 2010), [http://www.nation.co.ke/News/Kenya+signs+Nile+Basin+pact/ /1056/921332/-/t6xaucz/-/index.htm](http://www.nation.co.ke/News/Kenya+signs+Nile+Basin+pact/).

³⁰ - Michael Kelley & Robert Johnson, STRATFOR- Egypt Is Prepared to Bomb All of Ethiopia's Nile Dams, BUSINESS INSIDER (Oct. 13, 2012), <http://www.businessinsider.com/hacked-stratforemails-egypt-could-take-military-action-to-protect-its-stake-in-the-nile-2012-10>

³¹ - Berman Ilan & Wihbey M. Paul, "The New Water Politics of the Middle East", Institute for Advanced Strategic and Political Studies: Strategic Review, Summer 1999, p 29

³² - Roberts O. Collins, The Waters of the Nile: Hydro politics and the Jonglei canal, 1900 – 1988 (Princeton: Markus Weiner Publishers, 1996),p 225.

³³ - ibid, p 225

³⁴ - Okbazghi Yohannes, Water Resources and Inter-riparian Relations in the Nile Basin: The Search for an Intergrative Discourse (Albany: State University of New York, 2008), 53.

³⁵- باكيناز زيدان، "سد النهضة والصراع على مياه النيل"، تقرير جامعة طنطا، رقم 35،

أكتوبر 2019، ص 07

³⁶- نفس المرجع، ص 07